دور الوكالة البريطانية في دعم النفوذ البريطاني في الكويت (1899 -1904م)

إعداد

أ. عمرو محمد عباس إبراهيم سليم
باحث ماجستير

أ.د فايزة محمد حسن ملوك
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب– جامعة دمنهور

دورية الانسانيات. كلية الآداب. جامعة دمنهور
العدد الثانى و الستون - يناير -الجزء الثانى - لسنة 2024

دور الوكالة البريطانية في دعم النفوذ البريطاني في الكويت (1899 -1904م)

أ.عمرو محمد عباس إبراهيم سليم

أ.د فايزة محمد حسن ملوك

الملخص:

منذ عقد اتفاقية الحماية عام 1899م بين الحكومة البريطانية والكويت عملت الأولى على إحكام قبضتها على كافة الأمور داخل الكويت، والجدير بالذكر أن الكويت كانت تتمتع بمميزات استراتيجية تتميز بها عن غيرها من إمارات الخليج العربي، لذلك أرادت الحكومة البريطانية أن تسيطر على الكويت من خلال هذه الوكالة. ولقد حرصت بريطانيا في البداية على عدم إعلان وجود هذه الوكالة بشكل رسمي، وذلك لأن بريطانيا كانت حريصة على ألا تثير الدولة العثمانية ضدها خاصة وأن العثمانيين كانوا ينظرون إلى الكويت على أنها أرض تخضع لهم.

ولقد ترددت السلطات البريطانية في الإعلان عن اتفاقية الحماية بينها وبين الكويت، لذلك كانت وظيفة الوكيل السياسي في البداية سرية، وذلك منعاً لإثارة العثمانيين، وأيضاً خوفاً من أن تطالب القوى العظمى أن يكون لها وكيل أيضاً مثل الوكيل البريطاني في الكويت.

إلا أنه منذ نهاية عام 1902م بدأت السلطات البريطانية تفكر في إنشاء الوكالة السياسية بشكل رسمي في الكويت والإعلان عن معاهدة الحماية، وقد كان ذلك بسبب تدخل الدولة العثمانية في الشأن الكويتي بشكل متزايد ومحاولتها السيطرة عليها بالقوة، كما أن منذ هذه الفترة بدأت تتدخل بعض الدول مثل روسيا وألمانيا في الكويت، وذلك لإيجاد نفوذ لهما في الأخيرة. لذلك قامت الحكومة البريطانية إنشاء الوكالة البريطانية في الكويت بشكل رسمي في عام 1904م، وذلك بعد العديد من المباحثات بين السلطات البريطانية.

الكلمات المفتاحية:

الوكالة السياسية، الوكيل البريطاني، اللورد كيرزون، علي بن غلوم، الكابتن نوكس.

The role of the British agency in supporting British influence in Kuwait (1899-1904 AD)

Abstract

Since the conclusion of the protection agreement in 1899 AD between the British government and Kuwait, the former has worked to tighten its grip on all matters inside Kuwait. It is worth noting that Kuwait had strategic advantages that distinguished it from other emirates of the Arabian Gulf, so the British government wanted to control Kuwait through this agency. At first, Britain was careful not to officially announce the existence of this agency, because Britain was keen not to provoke the Ottoman Empire against it, especially since the Ottomans viewed Kuwait as a land subject to them.

The British authorities hesitated to announce the protection agreement between them and Kuwait, so the function of the political agent was initially secret, in order to prevent provoking the Ottomans, and also for fear that the great powers would demand that they also have an agent like the British agent in Kuwait.

However, since the end of 1902 AD, the British authorities began to think about officially establishing a political agency in Kuwait and announcing a protection treaty. This was due to the Ottoman Empire's increasing interference in Kuwaiti affairs and its attempt to control it by force. Also, since this period some countries began to intervene, such as Russia and Germany in Kuwait, in order to gain influence in the latter. Therefore, the British government officially established the British Agency in Kuwait in 1904 AD, after many discussions between the British authorities.

المقدمـة

تتناول هذه الدراسة رصد أهم الأحداث التي أدت إلى إنشاء الوكالة السياسية البريطانية في الكويت والظروف التي أدت لنشأة هذه الوكالة، كما نعرض من خلال هذا البحث التدابير البريطانية تجاه تعيين الوكيل السياسي ورد الفعل العثماني تجاه المراوغات البريطانية في سبيل نشأة الوكالة السياسية وتثبيت منصب الوكيل السياسي في الكويت.

أهمية الموضوع:

ترجع أهمية هذا الموضوع إلى الدور الذي ساهمت به الوكالة البريطانية في الكويت في تنفيذ السياسية الاستعمارية البريطانية لمنطقة الخليج العربي، ومن خلال هذا البحث يمكن أن نتعرف على تأثير دور المقيم السياسي البريطاني في الخليج وحكومة الهند البريطانية في نشأة الوكالة البريطانية التي أصبحت تمثل الوجود البريطاني داخل الكويت، وقد مثلت هذه الوكالة حلقة الوصل بين الحكومة البريطانية وشيخ الكويت مبارك (1896 – 1915م) الصباح، وفي الوقت نفسه ساعدت هذه الوكالة على دعم النفوذ البريطاني في الكويت، ومن هنا جاءت أهمية هذا الموضوع في تناول الوكالة البريطانية داخل الكويت تحديداُ في هذه الفترة الزمنية. أما عن تحديد هذه الفترة على وجه التحديد فيرجع ذلك إلى أن هذه الفترة تبدأ بعقد معاهدة الحماية عام 1899م بين الحكومة البريطانية والكويت والتي بدأت معها الحكومة البريطانية تبحث في كيفية إنشاء الوكالة في الكويت، وتنتهي فترة البحث بعام 1904م وهو العام الذي قامت فيه بريطانيا بإنشاء الوكالة السياسية بشكل رسمي وتعيين أول وكيل سياسي بريطاني في الكويت.

مشكلة البحث:

يطرح البحث عدة تساؤلات للإجابة عليها مثل

1-ما هو مفهوم الوكالة البريطانية واختصاصها؟

2- كيف نجحت السلطات البريطانية في الخليج في إنشاء الوكالة السياسية في الكويت؟

3- ماهي مهام واختصاصات الوكيل السياسي في الكويت؟

4- كيف نجحت الوكالة البريطانية في الكويت أن تكون حلقة وصل بين الحكومة البريطانية والكويت؟

5- إلى أي مدى نجحت الوكالة السياسية البريطانية في تنفيذ السياسة البريطانية في الكويت؟

الدراسات السابقة:

وجدت دراسات غير مباشرة تناولت دور المقيم السياسي في نشأة الوكالة السياسية في الكويت مثل:

-مخلد بن رابح المطيري، علاقات الكويت السياسية بالدولة العثمانية 1701 – 1924م، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية اللغة العربي والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، بريدة، السعودية، 2012.

وقد تطرقت هذه الرسالة في بعض أجزائها إلى الظروف السياسية التي أدت إلى نشأة الوكالة السياسية في الكويت، كما ناقشت أيضاً دور الوكيل السياسي البريطاني في الكويت وتدخله في القضايا السياسية والاقتصادية التي مرت على الكويت خلال فترة الدراسة.

أولاً– نشأة الوكالة البريطانية في الكويت

لقد ساهم النظام الإداري البريطاني الذي وضعته بريطانيا لمنطقة الخليج العربي في تثبيت وترسيخ نفوذها في هذه المنطقة، فقد أنشأت بريطانيا نظاماً معقداً لإدارة مصالحها بها، وقد ارتبط هذا النظام بنظام الوكالة السياسية الذي أنشأته بريطانيا في الكويت، ويمكن التفريق بين مهام المقيم ومهام الوكيل، فالأول هو الذي يحدد المسارات الرئيسة التي يجب أن يسير عليها الوكلاء المحليون، وبالتالي يمكن القول إن الوكيل كان بمثابة الحاكم المباشر لصالح بريطانيا داخل الإمارة الخاصة به. وعند التأمل خلال هذه الدراسة في حالة الوكيل البريطاني في الكويت نجد أنه كان يملك صلاحيات خاصة مثل اتخاذه قرارات سياسية دون الرجوع للمقيم، وقد ظهر ذلك خلال فترة الحماية على الكويت بشكل جلي.

كان منصب المقيم السياسي البريطاني بمثابة ممثل سياسي في الخليج العربي منذ عام 1763م حتى عام 1971م، وكانت المهمة المنوط بها هي الحفاظ على السيطرة السياسية والاقتصادية لصالح بريطانيا على دول الخليج العربي. وترجع أهمية هذا المنصب أن المقيم السياسي كان بمثابة السفير لبريطانيا في الخليج العربي، وكانت سلطة المقيم السياسي هي السلطة العليا بالنسبة إلى حكام ومشايخ إمارات الخليج.

وتم منح المقيم البريطاني الإشراف على جميع الممثلين البريطانيين في الخليج العربي، بما في ذلك الوكيل السياسي البريطاني في الكويت. ولكي نفهم ماهية الوكالة البريطانية ومهامها لا بد أن نشير إلى أن الارتباط بين المسؤولين والوكلاء البريطانيين كان من خلال تقارير ينقلون من خلالها جميع الأحداث في المنطقة، حتى أصبحت هذه

التقارير اليوم مصادر مهمة لدراسة أحداث تلك الفترة. وقد جاءت نشأة الوكالة السياسية عن طريق إقتراح كل من المقيمية السياسية وحكومة الهند البريطانية.[1]

عندما تم التوقيع على اتفاقية الحماية بين الشيخ مبارك[2] وبريطانيا عام 1899م[3] ضمنت الأخيرة بذلك نفوذ ومركز سياسي كبير في الكويت، وقد استخدمت بريطانيا هذا النفوذ لتحول دون فرض أي نفوذ أو سلطة فعلية للدول الكبرى في الكويت، ولا سيما النفوذ العثماني والألماني والروسي[4] فقد شهدت الفترة منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى محاولة تغلغل النفوذ الألماني في منطقة الخليج العربي، وبالتالي أصبحت اتفاقية الحماية المعقودة مع شيخ الكويت هي بداية الوجود الحقيقي والفعلي لبريطانيا في الكويت. وقد أصبحت الكويت بموجب تلك الاتفاقية بمثابة محمية بريطانية مع الاعتراف بها كإمارة شبه مستقلة. وطبقا لذلك أرادت الحكومة البريطانية تعيين وكيل سياسي لها في الكويت، والحقيقة أن حكومة الهند قد عارضت هذا المشروع، فقط كانت ترى أن هذه الخطوة سوف تجعل الدول الكبرى المتنافسة مع بريطانيا أن تجعل لها وكلاء في الكويت على غرار الوكيل البريطاني المزمع تعيينه. كما أن هذه الخطوة من الممكن أن تؤدي إلى إثارة الحكومة العثمانية، خاصة وأن حكام الكويت خلال الفترة السابقة لم يرحبوا بتعيين ممثل من الدولة العثمانية تحت أي مسمى.[5]

وبعد فترة من المباحثات بين الحكومة البريطانية ومحاولة إقناعها لحكومة الهند بتلك الخطوة، وافقت حكومة الهند أخيراً على تعيين ذلك الوكيل، وقد اتفقت الحكومة البريطانية مع حكومة الهند على أن تكون مسؤولية تعيين واختيار هذا الوكيل إلى تشارلز أرنولد كمبل (Kemble Charles Arnold) المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، وبعد فترة من البحث والتدقيق وقع اختيار كامبل تم اختيار السيد علي ابن غلوم رضا [6] للعمل كمندوبً إخباري في الكويت لتصبح مهمته الأساسية أن يرسل إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر المعلومات التي تريدها بريطانيا. وقد رحبت الأخيرة باختيار كامبل لابن غلوم، إلا أنها أرادت أن تكون مهمة هذا الرجل سرية، حتى لا يثير ذلك الدولة العثمانية، وقد تمثلت مهمة ابن غلوم في مراقبة تحركات الشيخ مبارك ومراقبة علاقاته مع دبلوماسي الدول الكبرى، ومعرفة خطط الشيخ المقبلة بالنسبة لعلاقاته مع جيرانه، وكان من مهام ابن غلوم تقديم الاستشارات والنصائح إلى مبارك خاصة في علاقته مع الدولة العثمانية.[7]

لقد كان ابن غلوم الوكيل الإخباري هو بمثابة الوكيل السياسي في الكويت خلال الفترة (1899– 1904م) وهي الفترة السابقة لتعيين أول وكيل سياسي بريطاني بشكل رسمي في

الكويت بالشكل المتعارف عليه آنذاك. ولم يكن اختيار كامبل للسيد علي عشوائياً، فقد كان السيد علي من عائلة قدمت الكثير من الخدمات لبريطانيا [8] والحقيقة أن من خلال قراءة الوثائق الخاصة بالسيد علي نجد أنه كان لديه ولاء كبير للبريطانيين، وقد اتفق كامبل مع السيد علي على أن يتم منحه من قبل الحكومة البريطانية خمسين روبية أجراً شهرياً نظير عمله هذا.[9]

ومن أجل الحفاظ على سرية مهمة السيد على فقد تظاهر بعمله في التجارة، ولم يعرف حقيقة دور هذا الرجل في الكويت سوى الشيخ مبارك وأبنائه. [10] والجدير بالذكر أن السيد على قام بدوره بشكل أكثر من جيد لذلك ظل يتولى هذه المهمة حوالي خمس سنوات، ولم يتم تغييره حتى تم تعيين وكيل رسمي لبريطانيا في الكويت. ونجد هذا الرضا من قبل المقيم السياسي كامبل، وذلك عندما أرسل إلى حكومته في عام 1900م يطلب من الحكومة البريطانية التجديد لابن غلوم. فأرسلت الأخيرة خطاباً رسمياً بذلك.[11]

والحقيقة أن دور السيد علي لم يستمر على هذا الوضع، فعلى الرغم من أن السيد علي ظل محافظاً على سرية عمله ومهمته، إلا أن الحكومة البريطانية أعلنت رسمياً في يونيو عام 1901م وذلك عندما دخل السيد علي الكويت على متن السفن البريطانية التجارية، وأصبح يعرف لدى الناس بـ الحاج علي وكيل المقيم السياسي البريطاني لخدمة السفن والمراكب، ومنذ عام 1901م حتى عام 1904م أصبح الشيخ مبارك يطلب من السيد علي أن يحمل بعض المعلومات المهمة والسرية والذهاب إلى مكتب المقيم السياسي خاصة المعلومات التي يجب أن يعرفها المقيم البريطاني في أسرع وقت، كما أن الشيخ مبارك لم يرسله إلى المقيم السياسي إلا بالمعلومات التي كانت في غاية السرية.[12]

وعلى الجانب الآخر أرادت بريطانيا أيضاً تكليف السيد على بمهمات جديدة، فقد طلبت منه الحكومة البريطانية أن يمارس عمله بشكل رسمي إلى حد ما، كما طلبت منه إرسال التقارير حول مقابلة الشيخ مبارك مع قناصل وممثلي الدولة العثمانية، وألمانيا وروسيا، والأهم من ذلك أن يراقب تطلعات الشيخ مبارك السياسية وموقفه الحقيقي من العلاقة بين إمارته وبريطانيا، وبذلك يمكن القول إن السيد علي في تلك المرحلة قد قام بحق بدور الوكيل السياسي بشكل رسمي، كما أن التقارير التي كان يرسلها ابن غلوم كانت هي الأساس التي كانت تعتمد عليه الدوائر السياسية البريطانية في التعامل مع الشيخ مبارك وإمارة الكويت بشكل عام.[13]

ومن خلال التقارير الخاصة بشئون الكويت التي أرسلها ابن غلوم إلى المسؤولين البريطانيين في تلك الفترة، يمكن أن نستنتج أن بريطانيا كانت تخشى من أي تصرف متهور من قبل الشيخ مبارك مع الدولة العثمانية أو ألمانيا وروسيا، أو مع إحدى إمارات الجزيرة العربية، وربما يؤدى هذا التصرف إلى تورط بريطانيا في مشكلات مع تلك الأطراف، لذلك كان على السيد علي أن يعمل دائماً لمصلحة بريطانيا، ومراقبة تصرفات الشيخ مبارك بشكل مباشر ونصحه بعدم الدخول في مشكلات مع تلك الدول. ويبدو أن بريطانيا عينت هذا التاجر العربي في تلك الفترة الأولية من معاهدة الحماية حتى يطمئن قلب الشيخ مبارك، ولكيلا تظهر بريطانيا أمامه أنها تريد أن تنفرد بحكم الكويت. ويمكن القول إن أهمية الوكيل البريطاني في الكويت للمصالح البريطانية جاءت في وقت كانت منطقة الخليج العربي مشتعلة بالصراع السائد آنذاك بين حائل ونجد، ولقد كان للشيخ مبارك دور بارز في هذا الصراع، فقد كانت إمارة حائل تتبع الدولة العثمانية بينما كان الشيخ مبارك يؤيد ويقدم الدعم إلى نجد، وبالتالي كانت بريطانيا تخشى أن سياسة الشيخ هذه قد تؤدي إلى إثارة الدولة العثمانية، فكان هنا دور السيد علي بمثابة حجر الزاوية بالنسبة لعلاقة الشيخ مع بريطانيا من جهة، وعلاقة الأول مع جيرانه والدولة العثمانية وألمانيا وروسيا من جهة أخرى.[14]

وعلى هذا الأساس وأثناء توتر الوضع في الجزيرة العربية، بدأت الحكومة البريطانية ترسل إلى ابن غلوم أن يعمل بشتى الطرق بأن يمنع الشيخ مبارك من أي تدخل في هذا الصراع القائم بين إمارة نجد وحائل، وذلك حتى لا تتعرض الكويت لأي خطر قد يأتي عليها نتيجة تدخلها في هذا الصراع. كما عمل ابن غلوم على نص الشيخ مبارك بالتقرب من الدولة العثمانية لتهدئتها ومنعها من اتخاذ أي إجراء ضد الكويت، خاصة أن الدولة العثمانية في تلك الفترة بدأت تشعر بمدى التقارب الكويتي البريطاني.[15]

في نهاية عام 1902م بدأت الحكومة البريطانية تفكر في إنشاء وكالة سياسية بريطانية في الكويت، وذلك من أجل إحكام النفوذ البريطاني على الكويت، وأن تتم إدارة الأمور في الأخيرة بشكل أكثر لصالح بريطانيا. والحقيقة أن في تلك الأثناء هاجمت القوات العثمانية بعض الجزر الواقعة شمال الكويت والتي كان يراها الشيخ مبارك تتبع إمارته. وعندما تم هذا الهجوم، أرسل الشيخ مبارك إلى المقيم السياسي يطلب حماية ومساعدة بريطانيا طبقا لاتفاقية الحماية، وعندما احتجت الحكومة البريطانية على الهجوم العثماني، ردت الدولة العثمانية بأن هذه المناطق خاصة بها ولم يكن لشيخ الكويت أي سلطة أو نفوذ فيها.[16]

وفي ظل تلك الظروف اقترحت السفارة البريطانية في إستانبول إنشاء وكالة سياسية رسمياً في الكويت [17] وبعد مراسلات مع حكومة الهند نال هذا الاقتراح موافقتها، إلا أنه لقي معارضة من وزارة الخارجية البريطانية؛ بسبب اعتقاد الأخيرة أن الموافقة على إنشاء الوكالة البريطانية في الكويت يعد خروج على الأوضاع الراهنة ، فضلاً عن أن الموافقة عليه سيفسر على أنه دعم بريطاني لاستقلال الكويت [18] وكمخرج من ذلك الوضع المحرج اقترحت وزارة الخارجية البريطانية على إرسال أحد ضباط حكومة الهند إلى الكويت بين مدة وأخرى لإدارة المصالح البريطانية هناك [19] وأن يتلقى الأوامر من المقيم السياسي البريطاني في بوشهر مباشرة. [20]

والجدير بالذكر أن رفض وزارة الخارجية البريطانية تعيين وكيل سياسي في هذا الوقت يرجع إلى عدم الدخول في مشكلات مع الدولة العثمانية، والمرجح أن سياسة بريطانيا في هذه الفترة كانت ترمي إلى تثبيت نفوذها في الكويت، ولكن دون إثارة الدولة العثمانية وعدم الدخول في صراعات معها في منطقة الخليج العربي، والحقيقة أن بريطانيا كانت لاتزال حريصة على بقاء الدولة العثمانية وعدم تقسيم ممتلكاتها، وعدم مواجهاتها بشكل مباشر.

ومع ذلك وفي نفس الوقت حرصت بريطانيا على تدعيم نفوذها في الكويت وإبعاد أي نفوذ أجنبي آخر، وذلك عن طريق تأكيد وزارة الخارجية وحكومة الهند للشيخ مبارك على ضمان استقلاله وعدم التدخل في شئون بلاده، وأعلنت بوجه عام أن أي تدخل من أي دولة في الكويت يعد تهديداً بمصالح بريطانيا العظمى [21] وبناء على ذلك رسمت بريطانيا سياستها تجاه الكويت، وظهر ذلك خلال اجتماع مجلس اللوردات في مايو عام 1903م، فقد أقر هذا الاجتماع أن بريطانيا لا بد من أن تجعل نفوذها في الكويت أقوى من الوقت السابق، ولكن دون الدخول في مشكلات مع الدول الأخرى مثل الدولة العثمانية وألمانيا. وبذلك كان قرار الحكومة البريطانية أن الظروف لم تكن مواتية لإقامة وكالة سياسة لها بشكل رسمي في الكويت في ذلك الوقت. إلا أن هذا المبدأ بدأ يتلاشى في الفترة اللاحقة، وذلك بسبب نائب الملك اللورد كيرزون (Lord Curzon) [22] الذي كان له رأي آخر في هذه المسألة. فلم يعجب كيرزون بهذه السياسة ورأى أن مسألة وجود وكالة بريطانية في الكويت مسألة جوهرية في تلك الأثناء لتثبيت النفوذ البريطاني هناك وإبعاد أي نفوذ آخر. [23]

ظهرت وجهة نظر كيرزون هذه في الوقت الذي كان فيه ابن غلوم يباشر عمله المكلف به في الكويت، والجدير بالذكر أن كيرزون كان يمثل اتجاهاً مختلفاً بالنسبة للسياسة

البريطانية، فمن خلال التقارير التي قدمها لوزارة الخارجية البريطانية نستنتج أنه كان يرى أن مصلحة بريطانيا العظمى فوق كل شيء، فهو لم ينظر إلى المشكلات التي ربما قد تنجم عن اتخاذ خطوة إنشاء الوكالة السياسية في الكويت، وذلك بسبب رغبة الدول الكبرى إيجاد نفوذ لها في هذه الإمارة في تلك الأثناء. والحقيقة أن كيرزون استطاع إقناع عدد كبير من السياسيين البريطانيين سواء في الخليج أو داخل وزارة الخارجية البريطانية نفسها بضرورة سرعة إنشاء وكالة سياسية في الكويت في هذا الوقت على وجه الخصوص. وقد برر كيرزون هذه الخطوة أمام هؤلاء بأنها سوف تؤدي إلى إبعاد هذه الدول التي تنافس النفوذ البريطاني في الكويت.[24]

وبناءً على ذلك طلب كيرزون من حكومته في يونيو 1903م أن يذهب في رحلة دبلوماسية لزيارة الكويت، وقدر رحبت الحكومة البريطانية بذلك، وسمحت له بهذه الزيارة، والحقيقة أن مثل هذه التحركات قد أقنعت الحكومة البريطانية بسياسته، فمثل هذه الزيارة ستؤدي إلى تأكيد المصالح السياسية والاقتصادية لبريطانيا في الكويت، وتحويل الأخيرة بمرور الوقت إلى قاعدة عسكرية بريطانية.[25]

وفي تلك الأثناء التي قدم فيها كيرزون طلبه زيارة الكويت إلى الحكومة البريطانية، كانت الأخيرة تسعى لإيجاد أي طريقة للسيطرة على الكويت بشكل يضمن لها عدم الدخول في مشكلات مع الدول الكبرى، فبعد أن اكتشف السياسيون البريطانيون عدم تمكنهم من السيطرة على الشيخ مبارك عن طريق السيد علي بن غلوم ومحل إقامتهم في بوشهر ، وظهرت ثلاثة اتجاهات داخل الحكومة البريطانية؛ وقد رأى أصحاب الاتجاه الأول أنه من الممكن تكليف إحدى القنصليات البريطانية في منطقة الخليج العربي بأن تراقب الشيخ مبارك، وأن تقوم بدور قنصلية أخرى داخل الكويت. وقد رأى أصحاب الاتجاه الثالث أنه من الممكن تعيين مندوب بريطاني مؤقت داخل الكويت، على أن يزور الأخيرة من وقت لآخر[26] أما أصحاب الرأي الثالث والذين كانوا متأثرين برأي كيرزون فقد رأوا ضرورة تعيين وكيل سياسي دائم في الكويت. والحقيقة أن الحكومة البريطانية قد أخذت برأي أصحاب الاتجاه الثاني الذي ينادى بإمكانية وجود وكيل سياسي لكن بشكل مؤقت، وذلك لحرص الحكومة البريطانية على عدم الدخول في صراعات مع الدولة العثمانية، وألمانيا، وروسيا في الكويت. وهكذا وافقت الحكومة البريطانية على تعيين هذا الوكيل لحين النظر مرة أخرى في هذا الأمر في حالة تطور الأحداث في الكويت.[27]

وبعد أن حصل كيرزون على موافقة حكومته، غادر إلى الكويت في 16 نوفمبر 1903م، وتزامن ذلك مع تصاعد المشكلات بين الشيخ مبارك والدولة العثمانية بسبب هجوم الأخيرة على الحدود الشمالية للكويت [28] وقد أوضح الشيخ مبارك ذلك لكيرزون خلال وجود الأخير في الكويت، وأعلن له مبارك أنه لا يعترف بأي نفوذ للدولة العثمانية في الكويت، ويعد نفسه من المتمتعين تحت الحماية البريطانية منذ تلك اللحظة فصاعدًا. وعلى الجانب الآخر وأثناء حديث الشيخ مبارك مع كيرزون ، طلب الشيخ مبارك مساعدته في طرد القوات العثمانية المتمركزة في أم قصر وجزيرة بوبيان[29] موضحًا له أنهم أخذوا تلك الأراضي منه ، وقد أبدى كيرزون من جانبه سعادته للشيخ مبارك بموقفه من العثمانيين وإصراره على التحالف مع بريطانيا والتمسك بحمايتها. كما وعد كيرزون مبارك بأن الحكومة البريطانية سوف تنظر في مسألة الأراضي التي استولى عليها العثمانيون. كما قدم للشيخ مبارك عدة نصائح، وكان أبرزها عدم التهور في اتخاذ القرارات، وعدم التدخل في الصراعات التي تنشب في منطقة الخليج العربي.[30]

نتج عن وجود كيرزون في الكويت عدة نتائج مهمة للغاية تصب في مصلحة الحكومة البريطانية، فقد استطاع كرزون الحصول على موافقة الشيخ مبارك بشأن تعيين وكيل بريطاني في الكويت، وهكذا بدأت مرحلة جديدة من السياسة البريطانية بالكويت.[31] وتقرر فتح مكتب بريد لبريطانيا لرعاية مصالحها فيها. ونتيجة حرص كرزون على مصالح بلاده وقع اتفاقية مع الشيخ مبارك في 28 فبراير 1904م، لإنشاء مكتب بريد في الكويت.[32]. وهكذا نجد أنه كان لزيارة كيرزون التي قام بها للكويت أهمية استراتيجية كبيرة في دعم الكويت وحاكمها الشيخ مبارك الصباح. والجدير بالذكر أن اتخاذ خطوة إنشاء دار للبريد في الكويت تعد هي الخطوة الممهدة لإنشاء الوكالة السياسية البريطانية وتعيين الوكيل السياسي البريطاني فيها والذي يدير سياستها هناك. وبعد الكثير من المفاوضات والمباحثات بين الشيخ مبارك وكيرزون والمقيم السياسي البريطاني في بوشهر تم الاتفاق في النهاية على تعيين الكابتن نوكس كأول وكيل سياسي بريطاني في الكويت.[33]

ثانياً: الوكالة البريطانية ودورها في دعم سياستها بالكويت والموقف العثماني منها

في 3 أغسطس 1904م أرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى الكابتن نوكس بأن يذهب إلى الكويت لكي يتولى عمله كوكيل سياسي، والحقيقة أن هذا القرار جاء بعد التوافق بين

الأوساط البريطانية. ومن ناحية أخرى أرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسي في بوشهر أن يخبر الشيخ مبارك بهذه الخطوة، ومن ناحيته طمأن المقيم السياسي الشيخ مبارك أن مهام الوكيل السياسي سوف تكون قاصرة على تقديم المشورة له في الأوقات الحرجة التي ربما تتعرض فيها الكويت في المستقبل. ولكن في حقيقة الأمر كانت بريطانيا تريد بتعيين هذا الوكيل أن تضع الكويت تحت منطقة نفوذها بشكل مباشر، وعدم اتخاذ الشيخ مبارك أي إجراء دون الرجوع إلى رجل بريطانيا في الوكالة. وما كان من الشيخ مبارك إلا أن رحب بهذه الخطوة من قبل بريطانيا، ويبدو أنه قد رأى في هذه الخطوة ضمان الحماية البريطانية في حالة قيام أي قوى بالتدخل في الكويت بشكل مباشر.[34]

ويبدو أن الشيخ مبارك كان يعلم بنوايا بريطانيا ، إلا أنه لم يبد أي اعتراض على احتمالية تدخل الوكيل السياسي في شئون إمارته، خاصة وأن الشيخ كان يخشى تعرض إمارته للخطر العثماني كما ذكرنا، بالإضافة إلى احتمالية تعرض إمارته للخطر والصراع الدائر في الجزيرة العربية بين إمارتي نجد وحائل، وبالتالي كان الشيخ مبارك يرحب بأي إجراء تتخذه بريطانيا داخل بلاده من أجل حمايته ضد هجوم محتمل سواء من نجد أو حائل. وهكذا أرسل الشيخ مبارك إلى المقيم السياسي في بوشهر أنه سوف يستقبل الوكيل السياسي وأنه سوف يتعامل معه بكل إخلاص من أجل مصلحة الكويت وبريطانيا العظمى.[35]

وطبقاً لقرار وزارة الخارجية البريطانية وموافقة شيخ الكويت على تلك الخطوة بشكل رسمي، توجه الكابتن نوكس إلى الكويت لتولي مهام عمله، ووصل الأخيرة إليها في 6 أغسطس عام 1904م[36]. والجدير بالذكر أن الكابتن نوكس لم يذهب إلى الكويت بمفرده، فاصطحب معه عدة موظفين ، مثل موظفاً للبريد وطبيباً مساعداً، ومجموعة من العمال، وذلك لمساعدته في إدارة شئون الوكالة السياسية بها. ومن ناحيتها أرسلت الحكومة البريطانية إلى المقيم السياسي في بوشهر أن يقدم كل الدعم من تعليمات وتسهيلات إلى الكابتن نوكس لكي يبدأ في ممارسة عمله في الكويت بشكل سليم.[37]

وقد تمثلت هذه التعليمات التي قدمها المقيم السياسي لنوكس أن يتقرب من الشيخ مبارك وأن يعمل على تعزيز العلاقة فيما بينهما، وكان من ضمن هذه التعليمات أيضاً أن يعمل نوكس على تقديم النصائح للشيخ مبارك في مختلف القضايا الخارجية، والعمل مستقبلاً على التقرب من الشخصيات الرسمية والبارزة في الكويت وتعزيز العلاقات معهم [38] كما جاء في هذه التعليمات أنه لا بد من ألا يشعر الشيخ مبارك بتدخل نوكس في

الشئون الداخلية للكويت. ولا شك في أن من المهام الرئيسة لنوكس كانت الحفاظ على أوضاع الرعايا البريطانيين، والحفاظ على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لبريطانيا في هذه المنطقة. كما كان من مهامه مراقبة الأوضاع الخارجية حول الكويت مثل الصراع الدائر آنذاك في الجزيرة العربية، والتحركات العثمانية والألمانية تجاه تلك الإمارة. وأن يقوم بإرسال التقارير اليومية حول هذه التحركات إلى الحكومة البريطانية. والجدير بالذكر أن مهام هذا الوكيل السياسي لم تكن قاصرة فيما بعد على الحفاظ على الكويت فقط. بينما ساهم هذا الوكيل بدور بارز بالنسبة لمنطقة الخليج العربي بوجه عام. [39] ويمكن القول إن هذا الوكيل قام بدور استخباراتي لصالح حكومته في تلك المرحلة التي كانت تشهد صراعاً بين نجد وحائل، فمن خلال التقارير التي رفعها الكابتن نوكس إلى حكومته نجد أنه كان يقدم التقارير المفصلة عما يدور في هذا الصراع ومدى تأثيره على المصالح البريطانية في تلك المنطقة. والمهم هنا أن بوجود هذا الوكيل في الكويت دخلت العلاقات الكويتية البريطانية مرحلة جديدة.[40]

ويمكن القول إن مرحلة تعيين الوكيل السياسي هذه كانت بمثابة حجر الزاوية في العلاقات الكويتية البريطانية منذ تعيين أول وكيل سياسي في عام 1904م حتى إعلان استقلال الكويت في عام 1961م. وسوف نلاحظ مدى تطور سلطة هذا الوكيل داخل الكويت، والتي لم تقتصر على تقديم النصائح فيما يخص الشئون الخارجية للكويت فقط، بل أصبح الوكيل السياسي يقوم بأدوار مباشرة في رسم السياسة الكويتية سواء في الخارج أو في الداخل خاصة بعد وفاة الشيخ مبارك.

والجدير بالذكر أن الشيخ مبارك طلب من الكابتن نوكس عند وصوله أن يتم تعيين طبيب بشكل ثابت وذلك لتقديم الخدمات الصحية لأهالي الكويت، وبالفعل وافق نوكس على طلب الشيخ، وتعاونا على إنشاء مستوصف للعلاج. وتم الاتفاق على أن يكون مقر هذا المستوصف دار المقيمية البريطانية. كما طلب الشيخ مبارك من نوكس معرفة مرتبات الأطباء والأدوية والنظام الذي سوف يسير عليه هذا المستوصف. ومن الأشياء الجيدة التي طلبها مبارك من نوكس أن يكون علاج الفقراء من الكويتيين بالمجان. ومن ناحيته أرسل نوكس إلى مبارك أنه وافق على أن يكون علاج الفقراء بالمجان، وفي المقابل يكون العلاج للقادرين بمبالغ لا بأس بها، ويكون هذا المقابل هو أجر الطبيب ومساعديه. من ناحية أخرى أدى تعيين الكابتن نوكس كوكيل سياسي لبريطانيا في الكويت إلى إثارة الدولة العثمانية، وقد بدأت الأوساط السياسية العثمانية تعلن رفضها لهذا الإجراء، وكان مبرر

الدولة العثمانية في هذا الرفض هو أن تعيين وكيل سياسي من قبل بريطانيا في الكويت يعد خرقاً لاتفاقية عام 1901م بين الدولة العثمانية وبريطانيا والتي بدورها تنص على الحفاظ على الوضع الراهن آنذاك. ويبدو أن الدولة العثمانية كانت ترى في تعيين الكابتن نوكس وكيلا سياسياً في الكويت يتمثل في رغبة بريطانيا في التدخل في الصراع القائم في الجزيرة العربية بين نجد وحائل، وتكليف الكويت بتقديم دور ربما يضر المصالح العثمانية في المنطقة بوجه عام [41] ومن خلال المراسلات والتقارير العثمانية نجد أن الحكومة العثمانية لم تتهاون في معارضة هذه الخطوة بكل قوة، فعندما التقى وزير الخارجية البريطاني مع السفير العثماني في إستنبول في 20 أكتوبر 1904م أوضح له الأخير أن اتخاذ الحكومة البريطانية لهذه الخطوة يعد مخالفة واضحة لاتفاقية الوضع الراهن. ومن ناحية أخرى أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أن تعيين الكابتن نوكس تم إرساله إلى الكويت لإتمام مهمة معينة وسوف يعود من حيث ما أتى، وأنه لا نية لدى بريطانيا أن يظل نوكس مقيماً في الكويت لفترة طويلة أو بشكل دائم [42] ويبدو أن هذا الإعلان البريطاني كان إعلاناً صورياً لعدم إثارة الدولة العثمانية، والدليل على ذلك أن الكابتن نوكس التقى بعدد كبير من الشخصيات الرسمية في الكويت وكان يتدخل في الشئون السياسية الخاصة بالكويت.[43]

ربما كان موقف السلطات البريطانية هذا كان لتهدئة الحكومة العثمانية خاصة أن بريطانيا بهذا الإجراء بالفعل خرقت اتفاقية كانت قد عقدتها منذ وقت قريب مع الدولة العثمانية، وعند النظر إلى الأوضاع في الكويت في عام 1901م سنلاحظ أنه في تلك الأثناء كانت لاتزال بريطانيا حريصة على سرية اتفاقية الحماية التي عقدتها مع شيخ الكويت، كما أنه في تلك الفترة كان السيد علي ابن غلوم لا يزال يمارس عمله بشكل سري، وذلك أيضاً في الوقت نفسه الذي كانت تنظر فيه الدولة العثمانية للكويت على أنها مثل باقي المناطق التي تخضع لنفوذها. وبالتالي فإن اتخاذ بريطانيا خطوة تعيين وكيل سياسي لها في الكويت يعد خرقاً للقانون الدولي. وربما يكون ذلك هو الذي جعل الحكومة البريطانية تتراجع عن هذه الخطوة .

والحقيقة أن الدولة العثمانية لم تتوقف عن تقديم الاحتجاجات عن طريق السفير العثماني في لندن وذلك في الأول من نوفمبر عام 1904م، حيث ذكر الأخير أنه في حالة عدم تراجع الحكومة البريطانية عن هذا الإجراء فسوف يؤدي ذلك إلى مشكلات كبيرة بين الحكومة العثمانية ونظيراتها البريطانية. وعلى الرغم من رغبة بريطانيا في تلك الفترة

من جعل وجود نوكس في هذا الوقت في الكويت بشكل دائم، إلا أنه يبدو أنها قد انزعجت من التهديدات العثمانية هذه. وبالفعل تراجعت الحكومة البريطانية عن هذا الإجراء، صرحت وزارة خارجيتها أن وجود نوكس في الكويت بشكل مؤقت. ويبدو أن الحكومة البريطانية شعرت بالحرج أيضاً لأن هذا الإجراء بالفعل يعد خرقاً لاتفاقية دولية كانت قد عقدتها مع الدولة العثمانية وهي اتفاقية الوضع الراهن في الكويت كما ذكرنا في السطور السابقة [44] وفي الثاني من نوفمبر عام 1904م كرر السفير العثماني لقاءه مع وزير خارجية بريطانيا لانسدون (Lansdowne) بشأن قضية الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، إذ أكد له بأن ذلك التعيين إن تم دون موافقة الدولة العثمانية فأنه يعد خرقاً للاتفاقية بين بريطانيا والأخيرة.[45]

استمر الرفض العثماني لمسألة وجود الوكيل البريطاني، وفي 10 نوفمبر 1904م أراد السفير العثماني معرفة واجبات الكابتن نوكس المعين من قبل حكومته وعدد من زملائه. وجاء في مجرى حديثه أن نوكس لم يأت إلى الكويت بمفرده، بل كان برفقة ثمانية بريطانيين آخرين. وقد ردت وزارة الخارجية البريطانية هذه المرة بأن حكومتها عندما ترسل مندوباً عنها وتكليفه بأمر ما، فإنه من العادة أن يصطحب هذا المندوب معه مجموعة من المساعدين لإتمام هذه المهمة. وعلى أية حال جاءت الردود البريطانية فيما كنوع من تهدئة الدولة العثمانية. والمهم هنا أنه بتعيين هذا الوكيل البريطاني في الكويت، وفر ذلك الكثير من المعلومات الأمنية والاقتصادية التي تحتاجها بريطانيا في تلك الفترة ليس في الكويت فحسب، بل في مناطق عديدة في الخليج العربي.[46]

وفي نهاية هذا العرض يمكن الخروج بعدة حقائق وهي:

1-أن الإدارة البريطانية في منطقة الخليج العربي، كانت عملية معقدة، واختلفت إدارة كل إمارة عن الأخرى من حيث أهمية كل إمارة ومن حيث موقعها الجغرافي والظروف الدولية الخاصة بها خاصة الكويت.

2- أن السلطات البريطانية متمثلة في كل من المقيم السياسي في الخليج وحكومة الهند البريطانية عملا على إنشاء الوكالة السياسية في الكويت.

2-أن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت كان يمثل بريطانيا بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فقد تطورت سلطة هذه الوكالة خلال فترة الحماية حتى أصبح شيخ الكويت لا يقرر صغيرة أو كبيرة إلا من خلال هذه الوكالة.

3-أن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت كان له سلطات وصلاحيات أوسع من أي وكيلاً آخر بالنسبة لإمارات الخليج العربي.

4-أن الوكالة السياسية في الكويت لم تكن فقط قاصرة على الوكيل أو القائم بأعمالها، بل ضمت أيضاً مجموعة من الموظفين والمستشارين لتصبح بمثابة مؤسسة إدارية إنجليزية داخل الكويت شأنها شأن الوزارات.

5-أن السلطات البريطانية حاولت بشتى الطرق كبح جماح جميع القوى الكبرى حتى لا يصل نفوذ أي دولة من هذه الدول داخل الكويت.

الهوامش

(1) محمد الفارس: صفحات من تاريخ الامارات والخليج قراءة في الوثائق البريطانية، ج٢، ط٢، الدار الأهلية للنشر، عمان، ٢٠١٥، ص631. 640، 641.

(2) هو الحاكم السابع للكويت، ويُعد الشيخ مبارك هو المؤسس الحقيقي لدولة الكويت الحديثة، وقد تولى الحكم في 17 مايو 1896م حتى وفاته عام 1915م، قام بقتل أخويه محمد وجراح وانفرد بحكم الكويت، وكان له دور بارز في تاريخ العلاقات الكويتية العثمانية من جهة، والعلاقات الكويتية البريطانية من جهة أخرى. انظر: خير الدين بن محمد الزركلي، الأعلام، ج5، ط 15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002، ص 270.

(3) قام الشيخ مبارك بتوقيع معاهدة الحماية مع بريطانيا في 23 يناير عام 1899م ، وقد تعهد مبارك وورثته ومن يخلفه في إمارة الكويت من خلال هذه الاتفاقية ، على عدم استقبال أي وكيل أو ممثل لأيٍ من الدول الأجنبية أو حكومة في إمارة الكويت، وتعهد كذلك بعدم التنازل أو بيع أو رهان أو أن يقدم لأي دولة كانت أي جزء من أراضيه. وكذلك وعدت بريطانيا بعدم التدخل في الشئون الداخلية للكويت، ولا في الحكم مع الاعتراف باستقلالها، وكذلك وعدت الحكومة البريطانية بدعمها مبارك في مواقفه السياسية تجاه أي دولة، وتحميه هو وورثته ومن يخلفه في الإمارة ضد أي قوة أجنبية.

انظر

F. O. 78/5114 Col.Meade to the Secretary of Government of India 29th May 1899

(4) F. O. 406/14, No.266, lieutenant-Commander Maubray to Lieutenant-Colonel Meade, 7 November, 1897.

(5) محمد حموز لفتة الغانمي: الوكالة البريطانية في الكويت ١٨٩٩ – ١٩٠٩ ودورها في تعزيز السياسة البريطانية، مجلة لارك للفلسفة، العراق، مج ٢، ع ٤١، ٢٠٢١، ص 574 ، 575.

(6) علي بن رضا بن غلوم: عمل كمندوب إخباري للإنجليز في الكويت، وقد عين بعد المعاهدة من قبل الإنجليز ، ولم يعين الإنجليز رجلاً إنجليزياً خوفاً من أن الدول الأخرى تعين هي الأخرى قنصلاً لها في الكويت، كما حرص الإنجليز على عدم اثارة العثمانيين فيت تلك الفترة إذا ما عينوا وكيلاً إنجليزياً، وقد كان الشيخ مبارك يخبره بزياراته واستقبالاته ويقوم بدوره بكتابة ذلك إلى السلطات البريطانية، كما أن مبارك كان يكتب إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر من خلاله. (انظر: عبد الله يوسف الغنيم ، أخبار الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2007م، ص 10، 13).

(7) عبد الله الغنيم: أخبار الكويت، مرجع سابق، ص 10 ، 11.

(8) Record of Bahrain . Primary Documents 1820 – 1960, Vol. 3 (1892 – 1923), Archive Editions, London, 1993.

(9) سي يو بي سي اس اتجيسون: مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند البريطانية والخليج العربي، ترجمة : عبد الوهاب عبد الستار القصاب، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص346.

(10) عبد الله الغنيم: أخبار الكويت، مرجع سابق، ص 11.

(11) محمد الغانمي: الوكالة البريطانية في الكويت ١٨٩٩ – ١٩٠٩، مرجع سابق، ص575 ، 576 .

(12) عبد الله الغنيم: أخبار الكويت، مرجع سابق، ص 11–12.

(13) اتجيسون: مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند البريطانية، مرجع سابق، ص 365.

(14) أحمد الطربين: عبد العزيز آل سعود منشئ دولة وباعث نهضة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، ع ٧، س٢، جامعة الكويت، ١٩٧٦، ص 41.

(15) Robin Bidwell, The Affairs Of Kuwait 1896– 1905, Vol . 2 1901 – 1905, Frank Cass Company Limited, London, 1971, p .91.

(16) IOR/L/PS/20/C239, Persian Gulf Gazetteer, part 1, Precis of Koweit Affairs (1896 – 1904),Communications in Europe about Turkish occupation of Um-kasr, Bubiyan Island and Subbiyah, February - march 1902.

(17) وليد حمدي الأعظمي: الكويت في الوثائق البريطانية (١٧٥٢ – ١٩٦٠)، ط ١، مركز رياض الريس للنشر، ١٩٩١، ص 14.

(18) بنلوب توزون: سجلات المعتمد البريطاني والوكالات التابعة له في الخليج العربي، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ١٩٩٣، ص١٣ – ١٤.

(19) B. Robin, Op.cit. p.90.

(20) وليد الأعظمي: الكويت في الوثائق البريطانية (١٧٥٢ – ١٩٦٠)، مرجع سابق، ص14 ، 15.

(21) I.O.L.P.S/10/384/2182,Agreement by sheikh Mubarak-Bin Subah sheikh of Kowait,24 May 1900.

(22) كان كيرزون سياسي بريطاني مخضرم ولد في عام 1859م في دبيشاير، وقد تم تعيينه عام 1891م سكرتير الدولة في الهند ، وسكرتير الشؤون الخارجية في البرلمان في عام 1895م ، و نائب الملك في الهند في عام 1899م وحتى عام 1905م، وقام بحضور مؤتمر فرساي عام 1919م، ثم أصبح وزيراً للخارجية محل بلفور عام 1919م، وقد شارك في مؤتمر لوزان عام 1920م، ثم عاد إلى كمبردج وتوفي عام 1925م. (انظر: مخلد بن رابح المطيري، علاقات الكويت السياسية بالدولة العثمانية 1701 – 1924م، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية اللغة العربي والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، بريدة، السعودية، 2012، ص233.)

(23) محمد الغانمي: الوكالة البريطانية في الكويت ١٨٩٩ – ١٩٠٩، مرجع سابق، ص 577 ، 578.

(24) حميد أحمد حمدان التميمي: الصراع العثماني البريطاني في الكويت 1899 – 1914، مجلة الخليج العربي، مج 24، ع 2 ، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1992، ص52 ، 53.

(25) جيورجي بوندرافيسكي: الكويت وعلاقتها الدولية خلال القرن التاسع عشر والعشرين ، ترجمة: ماهر سلامة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1994، ص 359.

([26]) B.Robin, Op.cit, p.91,92.

([27]) محمد الغانمي: الوكالة البريطانية في الكويت ١٨٩٩ – ١٩٠٩م، مرجع سابق، ص578.

([28]) IOR/L/PS/20/C239, Persian Gulf Gazetteer, part 1, Precis of Koweit Affairs (1896 – 1904), Communications in Europe about Turkish occupation of Um-kasr, Bubiyan Island and Subbiyah, February - march 1902.

([29]) B.Robin, Op.cit. p.91,92.

(30) محمد الغانمي: الوكالة البريطانية في الكويت ١٨٩٩ – ١٩٠٩م، مرجع سابق، ص 579.

(31) سيف مرزوق الشملان: من تاريخ الكويت، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1959، ص 149.

([32]) IOR/L/PS/20/C239, Proposal to make Koweit a port of call for Mail steamers, july 1900 - june 1901.

([33]) سيف الشملان: من تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص 149.

([34]) J. A ,Saldanha, The Persian Gulf, Vol. 5, Archive Edituons, London, 1986, P.82.

([35]) B.Robin, Op.cit, p.182.

(36) بعد تولية الوكيل السياسي نوكس مهامه في الكويت بأيام أرسلت كل من الدولة العثمانية وروسيا مبعوثين للشيخ مبارك يعرضوا عليه رغبتهم في تعيين وكلاء سياسيين لهم في الكويت على غرار الوكالة البريطانية، إلا أن الشيخ مبارك رفض مثل هذه المطالب. وأنه يرتبط باتفاقية حماية مع بريطانيا. (انظر: محمد الغانمي ، الوكالة البريطانية في الكويت ١٨٩٩ – ١٩٠٩م، مرجع سابق، ص 583.)

(37) فتوح الخترش : التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، ط2، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 276 – 278.

([38]) A. D. L. Rush, Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899 – 1949, Archive Edituons, London, 1989, p.30.

([39]) B. Robin, Op. cit, p.182.

([40]) A. Saldanha, Op.cit, P. 86.

(41)محمد الغانمي: الوكالة البريطانية في الكويت ١٨٩٩ – ١٩٠٩م، مرجع سابق، ص 583 ، 584.

([42]) F. O 78/5385, Letter from The Marquess of Lansdowne to Mr. Townley ,20 Oct 1904.

([43]) B. Robin, Op. cit, p. 182.

(44) محمد الغانمي: الوكالة البريطانية في الكويت ١٨٩٩ – ١٩٠٩، مرجع سابق، ص 584.

(45) جيورجي بوندرافيسكي: الكويت وعلاقتها الدولية خلال القرن التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص401.

(46) عبد المجيد عبد الحميد العاني: الكويت والصراع العثماني البريطاني ١٨٩٦ – ١٩١٥، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٨. ص 133، 134.

قائمة المصادر والمرجع

أولاً:-الوثائق الأجنبية المنشورة

- A. D. L. Rush, Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899 – 1949, Archive Edituons, London, 1989.
- F. O 78/5385.
- F. O. 406/14.
- F. O. 78/5114.
- I.O.L.P.S/10/384/2182.
- IOR/L/PS/20/C239.
- J. A ,Saldanha, The Persian Gulf, Vol. 5, Archive Edituons, London, 1986.
- Record of Bahrain, Primary Documents 1820 – 1960, Vol. 3 (1892 – 1923), Archive Editions, London, 1993.
- Robin Bidwell, The Affairs Of Kuwait 1896– 1905, Vol 2, 1901 – 1905, Frank Cass Company Limited, London, 1971.

ثانياً – المصادر العربية المنشورة

-خير الدين بن محمد الزركلي: الأعلام، ج5، ط 15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.

ثالثاً – الرسائل العلمية

-مخلد بن رابح المطيري، علاقات الكويت السياسية بالدولة العثمانية 1701 – 1924م، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية اللغة العربي والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، بريدة، السعودية، 2012.

رابعاً – المراجع العربية

-بنلوب توزون: سجلات المعتمد البريطاني والوكالات التابعة له في الخليج العربي، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ١٩٩٣.

-جيورجي بوندرافيسكي: الكويت وعلاقتها الدولية خلال القرن التاسع عشر والعشرين ، ترجمة: ماهر سلامة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1994.

-سي يو بي سي اس اتجيسون: مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند البريطانية والخليج العربي، ترجمة : عبد الوهاب عبد الستار القصاب، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.

-سيف مرزوق الشملان: من تاريخ الكويت، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1959.
-عبد الله يوسف الغنيم: أخبار الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2007.
-عبد المجيد عبد الحميد العاني: الكويت والصراع العثماني البريطاني ١٨٩٦ - ١٩١٥، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٨.
-فتوح الخترش : التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، ط2، ذات السلاسل، الكويت، 1990.
-محمد الفارس: صفحات من تاريخ الامارات والخليج قراءة في الوثائق البريطانية، ج٢، ط٢، الدار الأهلية للنشر، عمان، ٢٠١٥.
-محمود علي الداود: الخليج العربي والعلاقات الدولية، ج1، دار المعرفة، القاهرة، 1968.
-وليد حمدي الأعظمي: الكويت في الوثائق البريطانية (١٧٥٢ – ١٩٦٠)، ط ١، مركز رياض الريس للنشر، ١٩٩١.

خامسا– الأبحاث العربية المنشورة

-أحمد الطربين: عبد العزيز آل سعود منشئ دولة وباعث نهضة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، ع ٧، س٢، جامعة الكويت، ١٩٧٦.
-حميد أحمد حمدان التميمي: الصراع العثماني البريطاني في الكويت 1899 – 1914، مجلة الخليج العربي، مج 24، ع 2 ، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1992.
-محمد حموز لفتة الغانمي: الوكالة البريطانية في الكويت ١٨٩٩ – ١٩٠٩ ودورها في تعزيز السياسة البريطانية، مجلة لارك للفلسفة، العراق، مج ٢، ع ٤١، ٢٠٢١.